

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الاربعاء ٢٧ ذو الحجة ١٣٩٢ هـ. الموافق ٣١ كانون ثاني ١٩٧٣م.

العدد (٦) المجلد (١٨)

جدول الأعمال

* بحث حول موضوع سفر وزير الخارجية الى مصر .

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٧٣/١/٣١ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا الاعيان المحترمين السادة : فؤاد عبد الهادي، مصطفى دودين، حافظ الحمدالله، انطون عطا الله، حسن الكاتب، عبد الرحيم الشريف، وديع دعمس ، ومحمد المحمود ارشيد .

وتغيب بدون معذرة العين معالي السيد مازن العجلوني .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد احمد الطراونة .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور اسحق الفرحان.

وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس .

وزير المالية معالي السيد فريد السعد .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد معن ابو نوار

افتتاح الجلسة :

دولة الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ولنعفي الامين العام من تلاوته .

٢ ـ اجازة العين المحترم سعادة السيد ادمون روك .

السيد الرئيس

تتلى الاجازات .

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من العين ادمون روك .

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

تحية طيبة وبعد

ارجو دولتكم التكرم بعرض طلبي على المجلس الكريم للموافقة على اجازتي لمدة عشرة ايام اعتبارا من تاريخ ١٩٧٣/٢/٤ لاسباب عائلية وسأقضي الاجازة في لبنان ولكم وللزملاء الكرام فائق التحية والاحترام .

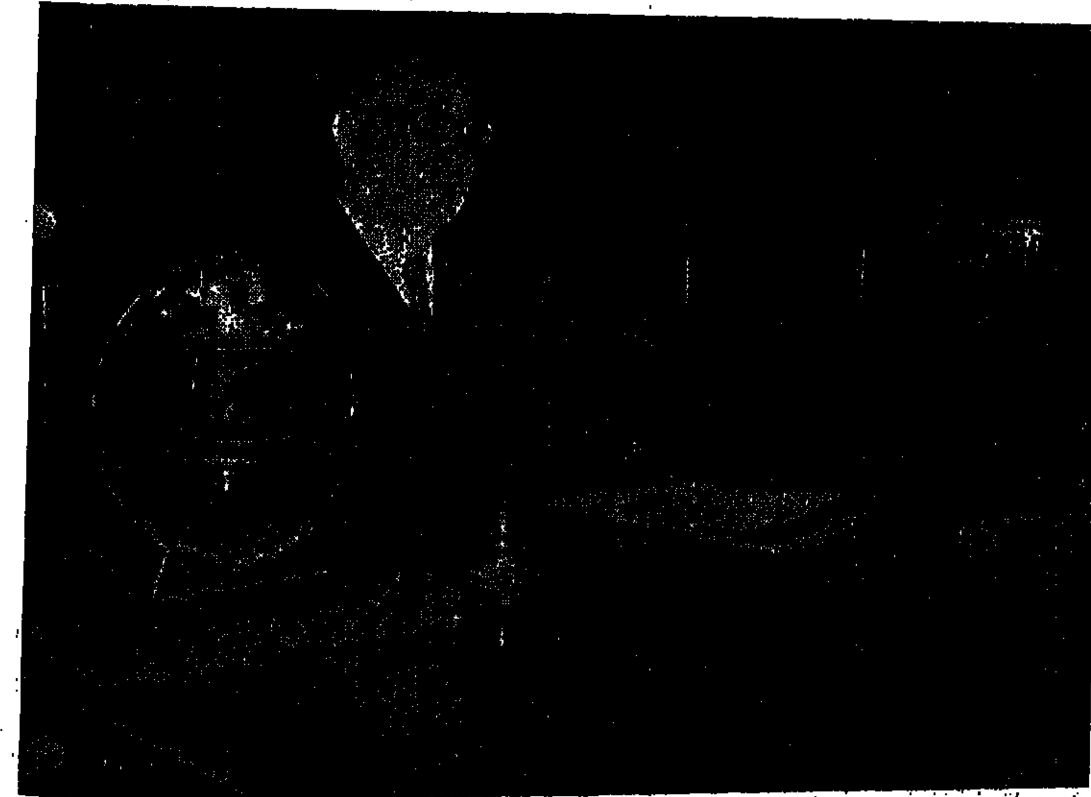
العين

ادمون روك

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .



٣ ـ قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٣/١/٢٨ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

السيد الرئيس

ارجو من معالي السيد عبد الرحمن خليفه مقرر اللجنة المالية تلاوة قرار اللجنة رقم ٣ حول موازنة سنة ١٩٧٣ .

السيد المقرر

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧٣/١/٢٨ بحضور كل من مقرر اللجنة معالي السيد عبد الرحمن خليفة والاعضاء معالي السيد صالح المعشر ومعالي السيد انطون عطا الله وعطوفة السيد سليمان ارتيمة وعطوفة السيد ابراهيم كريشان وعطوفة السيد نايف الحريشة وامين عام مجلس الامة عطوفة السيد هاني خير وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٩٧٣ كما اطلعت على الدراسة الوافية التي اجرتها اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر وعلى خطاب معالي وزير المالية وعلى توصيات تلك اللجنة وتأمل ان تولي الحكومة الموقرة تلك التوصيات اهتمامها وتأكيدها وخاصة ما يتعلق بالتعويضات على المواطنين بالنسبة لجميع الظروف التي رافقت وضع الموازنة فانها توصي المجلس الكريم بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها



مـــن مجلس النواب وترجو ان تضع امـــام المجلس الكريم الملاحظات التالية : —

(١) تشكر اللجنة الحكومة التي بعد سنوات كثيرة من التخلف عن تقديم الموازنة في موعدهـــا الدستوري واستطاعت ان تقدم الموازنة الى مجلس الامة في الموعد الدستوري مما يدل على تحسن الادارة المالية والوضع المالي .

(٢) تقدر اللجنة كافة الظروف السياسيـــة والاقتصادية التي ما زال الاردن يعاني من قساوتها وغموضهـــا . ولهذا فليس بالامكـــان مناقشة بنود الموازنـــة على اساس من الواقـــع فقط ، اذ لا بد للحكومة ان لا تستسلم لهذا الواقـــع لتظل مسيرة هذا البلد الصامد نحو مستقبل افضل وليعود الاردن سليما معافى يقابل مسؤولياته بقوة وحزم .

(٣) ما زالت بعض الدول العربيـــة الشقيقة الملتزمة قوميا بمساندة الاردن تحجب هذا العون الذي املته مصلحة العرب العليـــا وقد استطـــاع الاردن بالرغم من ذلك ان يتغلب على مصاعبه وسيظل قويا قوة الايمان بسلامة مواقفه وهو يأمل ان يسود الفكر الحر الهادف لدى المسؤولين في تلك الدول الشقيقة فيعدلون عن موقفهم الحـــالي الى التفهم الكامـــل لواجباتهم القومية وهم يعرفون ان الاردن هو بلد القضية الفلسطينية وليس من مبرر يشفع لهم في العمل على اضعاف الاردن في هذه المرحلة الخطيرة . . . هذا الموقف يقابله موقف مشرف هو موقف المملكة العربية السعودية الشقيقة من بلدنا الصابر ذلك الموقف الذي يقابله شعبنا بالتقدير البالغ والامتنان العميق لانه موقف يعلو على الصخب ويسمو على المزايدة فيأتينا العون صافيا من غير منـــة او تردد او اشتراط لان قيادة الفيصل العظيم قيادة حرة مؤمنة

(٤) لقد استطاع الاردن بقيادة مليكه العظيم ان يكسب الاصدقاء في الخـــارج الذين ينظرون الى الاردن بامكانياته المحدودة وظروفـــه الصعبة نظرة اعجاب وتقدير فهو دولة حديثـــة يسودها النظـــام والقـــانون والمساواة بين الاخوة المواطنين . يتقدم ويزدهر مما جعلهم يساندونه ويقدمون له العون غير المشروط . وسيظل هذا البلد نموذجا حيا نجد فيـــه الدول ساحة رحبة ينمو فيها التعاون الدولي ويثمر .

(٥) ان الاردن بالرغم مـــن كل الظروف المعاكسة لم يفتر لحظة واحدة عن البناء ومن المعجز حقا ان توضع الخطة الثلاثيـــة باشراف وتوجيه من جلالة القائد ومن سمو ولي عهده . ومن المأمول ان يساهم كل مواطن في حمل المسؤولية بامانة وشرف فيتم تنفيذ الخطة في المواعيد المحددة .

وبهذه المناسبة فنحن اذ نحيي قواتنا العربيـــة المسلحة الباسلة ونشيد بدورها الفريد في كل ما انجزه الاردن وينجزه في سبيل اعزازه وصموده وازدهاره لنشكر الحكومة على اعطاء قواتنا المسلحة حق الافضلية في الانفاق لدعمها وتسليحها فهي تضم الصفوة المختارة من ابنائنا الذين يحافظون على كرامة وشرف الوطن والمواطن وهي مفخرتنا ومفخرة امتنا العربية .

(٦) ترى اللجنة ان تنشأ الحكومـــة مؤسسة مستقلة لادارة وتنمية ما يقتطع لحساب التقاعد اذ قد يخفف هذا المشروع من اعباء الحكومة المالية .

(٧) تأمل اللجنة ان تكون الاموال العامـــة امانة لدى كل المسؤولين بحيث لا ينفق منها الا وفقا للقانون وللغايات التي خصصت لها .

(٨) تقرر اللجنة ان لا تجنح الحكومـــة الى زيادة الرواتب الكبيرة ما لم يكن بمقدورهـــا زيادة للرواتب المتواضعة . كما ترجو ان تلتزم بترفيع كل موظف مضى في درجته وراتبه مدة ثلاث سنوات اذ ان انصاف الموظف يضاعف من انتاجه واهليته للعمل .

(٩) توصي اللجنة المجلس الكريم بان يطالب الحكومة بان تعمل كل ما في وسعهـــا للسيطرة على ارتفاع الاسعار وكبح الاستغلال . ومعالجـــة امور ومشاكل المزارعين وبصورة خاصة مناطق الاغوار التي اصيبت باضرار بالغة من جراء موجـــة الصقيع التي اجتاحت المملكة وهي بذلك تخفف اعباء المعيشة على مواطنيها الكرام .

(١٠) توصي اللجنة بان تولي الحكومة اهتماما خاصا بشؤون العشائر اذ ما زالوا بحاجـــة ماسة الى كثير من الخدمات الضرورية والعشائر قطـــاع مهم من قطاعات المجتمع يستحق كل عناية واهتمام .

(١١) وبالختام فاننا نضرع الى العلي القدير ان يأخذ بيد هذا البلد بقيادة مليكه العظيم لتحرير الوطن المغتصب وتحرير اخواننا الذين ثقل عليهم الاحتلال وطال أمده لنساهم معاً في بناء بلدنا واعماره وفي بناء الوطن العربي كله . والله ولي التوفيق :

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

اللجنة الماليـــة

٤ ـــ مناقشة مشروع قانون الموازنة العامـــة للسنة المالية ١٩٧٣

السيد الرئيس

من يود من حضرات الاعيان المحترمين مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة .

فليتفضل بتسجيل اسمه

وهنا ابدى السادة المحترمين رغبتهم في الكلام :

١) سعادة الشيخ مجحم العدوان

٢) سعادة السيد ابراهيم كريشان

٣) معالي السيد وصفي ميرزا

٤) عطوفة السيد سليمان ارتيمه

٥) عطوفة السيد عبد الله التل .

السيد الرئيس

تفضل الشيخ مجحم العدوان

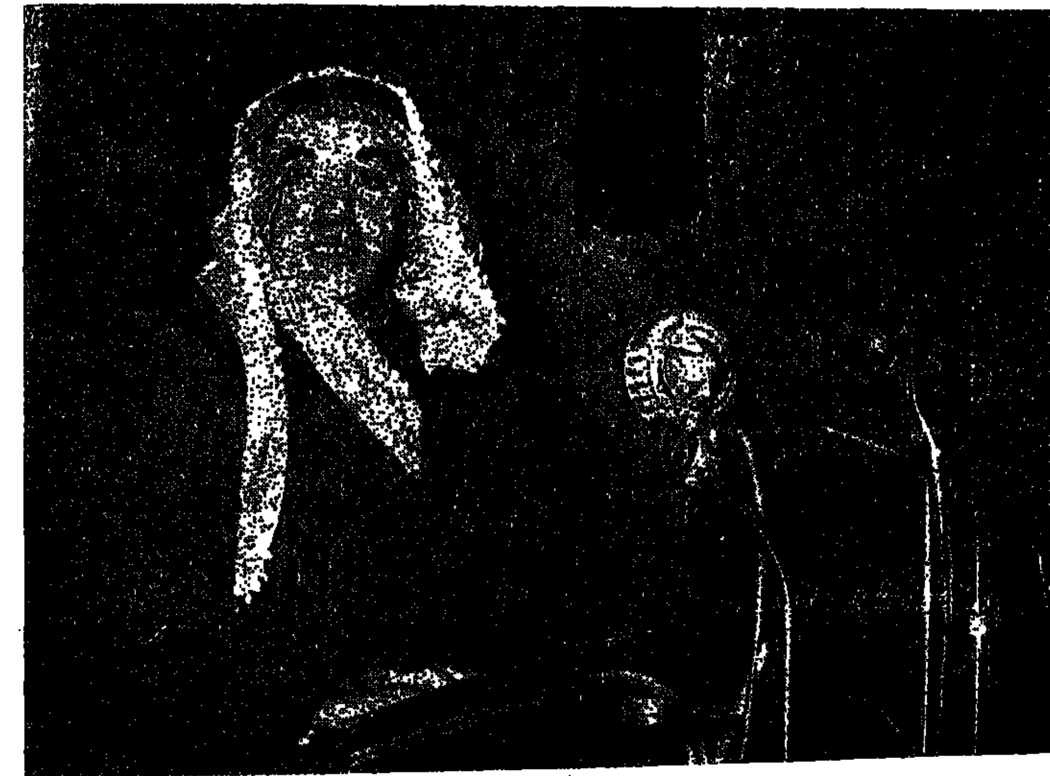
— ١ —

السيد العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

اتقدم الى الله العلي القدير بالحمد والشكر الجزيل بأن قيض لهذا البلد الصابر المناضل قيادة حكيمة ، هي قيادة جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه



الذي بفضل سياسته الحكيمة وقيادته الرشيدة جعل لهذا البلد الامن والاستقرار والاطمئنان والتقدم والازدهار .

كما اشكر الحكومة الجليلة على تقديمها الموازنة في موعدها الدستوري مما يدل على تحسن وضعنا الاقتصادي والمالي فجاءت هذه الموازنة متضمنة المشاريع الاقتصادية والمخططات العمرانية والانشائية والواردات والنفقات المتوازنة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

ان ما تضمنته خطة التنمية الاقتصادية من مشاريع مدروسة ودراسات مخططة اقتصادية وعمرانية وزراعية وانشائية قد نوهت عنه هذه الموازنة في ارقامها ومشاريعها ومما اثلج صدورنا وزاد ايماننا بنجاحها هو وضع هذه الخطة باشراف حضرة صاحب السمو الملكي الامير حسن ولي العهد المعظم الذي يبذل سموه جهدا خيرا في تبني هذه الخطة ونأمل انجاز مشاريع هذه الخطة بهمة وقدرة رجالنا المخلصين ابناء هذا الوطن بتوفيق وعون من الله ورعايته .

دولة الرئيس ،

ان الجيش هو عماد الوطن وحامي حماه ودرعه الواقي فيجب علينا جميعا ان نبذل في سبيله كل امكانياتنا وقدراتنا وان نزيد في تسليحه واعداده وتدريبه ليتمكن من مجابهة عدونا ومقارعته والانتصار عليه وليكون مفخرة لنا ولأمتنا العربية .

وبهذه المناسبة لا يسعني الا ان ارفع الشكر والتقدير لجلالة الملك فيصل المعظم لمؤازرته ودعمه لهذا البلد الصابر المكافح والى الشعب العربي في السعودية لما قدموه ويقدموه لنا من معونات وتأييد .

كما آمل من المسؤولين والشعب في الكويت الشقيق ومن المسؤولين والشعب في ليبيا الشقيقة ان يحذوا حذو السعودية الشقيقة وتقوم كل منهما بدفع التزاماتها القومية كاملة وتقديم ما تعهدت به نحو هذا الوطن الذي هو درع الامة العربية جميعا وحامي خطها الدفاعي الاول ومؤازرتنا في استرداد حقنا وتخليص اهلنا من الاحتلال البغيض .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام،

لقد اوصت لجنتنا المالية مشكورة بالموافقة على الموازنة بعد ان درستها ووضعت التواصي بشأنها ومع تأييدي وشكري لاعضاء اللجنة المالية جميعا لجهودهم في انجازها الا انني اود ان اتطرق الى بعض الامور التي تهم مواطنينا وارجو من الحكومة اجابة مطالبهم وهي :

١ — نرجو من دولة رئيس الوزراء مد يد المساعدة الى اخواننا المزارعين في الاغوار الذين تضرروا هذا العام من جراء موجة الصقيع التي اجتاحت بلدنا واتخاذ الاجراءات لاعفائهم من الضرائب وتأجيل ديونهم والتعويض عن اضرارهم .

٢ — لقد وعد دولة رئيس الوزراء في حديث سابق له بانشاء سد لمياه غور الرامة فنرجو من دولته تنفيذ وعده حتى يتمكن المزارعون من ايصال المياه لاراضيهم .

٣ — وعد دولة رئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب بالامس انصاف صغار الموظفين ومد يد المساعدة لهم . لذا نرجو ونؤكد على دولته تنفيذ وعده بزيادة رواتبهم وترفيع كل من امضى في درجته ورواتبه ثلاث سنوات .

٤ — نرجو من الحكومة الجليلة سرعة تنفيذ جميع المشاريع المخصصة لمحافظة البلقاء حتى يتوفر للمواطنين في هذه المحافظة ايجاد الاعمال لهم .

٥ — نرجو من الحكومة التوسع في المشاريع الاسكانية حتى يعم جميع محافظة البلقاء والاغوار .

دولة الرئيس . حضرات الزملاء الكرام ،

اتوجه الى الله العلي القدير ان يسدد خطانا جميعا لما فيه خير بلدنا وعزة امتنا تحت ظل وراية قائد مسيرتنا جلالة مليكنا المفدى الحسين المعظم . متمنيا للحكومة الرشيدة التوفيق في تنفيذ مشاريع موازنتها وتحقيق وعودها وانجاز خططها برعاية الله وعونه والسلام عليكم .

- ٢ -

السيد الرئيس

الكلمة الآن لسعادة السيد ابراهيم كريشان فليتفضل .

السيد كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

بصفتي احد اعضاء اللجنة المالية لمجلس الاعيان التي اشتركت في تدقيق مشروع الموازنة لعامي ٧٢ و ٧٣ وعلى ضوء ما جاء فيها من ارقام وابواب وفصول للواردات والنفقات ومشاريع التنمية والتي اعدت التقرير الذي تلاه مقرر اللجنة المالية على مسامع المجلس الكريم متضمنا الملاحظات والتواصي



اللازمة . فاني متفق تماما مع اعضاء هــذه اللجنة في الرأي على هذه التواصي والملاحظات وبهذه المناسبة لا بد لي من التطرق الى النواحي التالية : —

(١) بحن في الاردن اذ نسترجع في الذاكرة شريط جهاد امتد عقدين من الزمن نشعر بعمق مــا قدم الحسين المقدام من جهود جبارة لخير هذا البلد ورقيه وتوثيق روابط الوحـــدة الوطنية بين مختلف أفراد اسرته الواحدة المتحابة . حيث تبــوأ الاردن عربيا ودوليا مكانة مرموقة بفضل النهج الذي اختطه الحسين لنفسه ولشعبه وهو نهج يعتمد على الواقعية والموضوعية ، ويرتكز على الصدق في القول والجرأة في العمل فارتقى الاردن حتى أصبح عنوانا للشجاعة والاقــدام ونموذجا ممتازا بوضوح الفكر والثبات وتفـــانيا .

لا غرابة اذا ما اختار الحسين الصفوة الخيرة من ابناء الاردن لتتحمل مسؤولية الحـــكم في ادق الظروف واحرجها وكلنا عاشها وعانى منها. وجاءت هــذه الحكومة ممثلة في شخص رئيسها دولة احمد اللوزي واستطاعت بحنكة ومرونة رئيسها السياسية ان تحمل الامانة بكل جدارة واخلاص واثبتت انها على مستوى المسؤولية الوطنية والقومية وبتوجيه من صاحب الجلالة الحسين المفدى ودعم مـــن جيشه الباسل وقوات الامن العام وتلاحم قـــوى الشعب تحقق للمواطن مــا يصبو اليه مـــن امن واستقرار وواصلت هذه الحكومة مسيرة العمل والبناء. وخرج الاردن من المحنة التي جابهته واحاطت بـــه نتيجة للضغوط والتحديـــات من بعض الاشقاء العـــرب عزيزا كريما.

ومع قناعتي التامة بحرص الحكومـــة الموقرة الاكيد عـــلى دفع عجلة البناء ورفع مستوى المعيشة لكافة فئات الشعب وتوفير الحياة الحرة الكريمة لكل منهم وطمعا منا بطلب المزيد مـــن العناية والاهتمام بتطـــور الريف في القرية والبادية ورفـــع مستوى المواطنين فيـــه ارجو من الحكومة الجليلـــة تحقيق المطالب التالية :

١ — التركيز عـــلى تنمية الريف وتطويره وانعاشه اقتصاديا وثقافيا ورفع مستوى المعيشة بين ابنائه وذلك باستصلاح الاراضي واستغلالها عـــلى اسس حديثة تواكب تطور نهضة الاردن وتوزيعها بعدالة على المواطنين وتفويضها باثمان رمزية ولا سيا في محافظة معان وضواحيها وباديتها .

٢ — البحث عن مصادر المياه واستنباطها اينما وجدت لانها العماد الاول في انجاح الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية في الريف والبادية حيث ان اقتصادنا يعتمد في الدرجة الاولى على الزراعة والثروة الحيوانية واذا ما وجهت الحكومة العناية اللازمة لها والاستعانة بذوي الخـــبرة والاختصاص لاستغلالها لا شك انها ستوفر دخلا كبيرا للمواطنين ولخزانة الدولة وتقضي بذلك على ازمة البطالة وتهيء الفرص للمواطنين على اختلاف فئاتهم وتحد من هجرة ابناء الريف الى المدن سعيا وراء طلب العمل .

٣ — اما قواتنا المسلحة التي هي عماد وجودنا ومـــداد اعتزازنا وافتخارنا والحفاظ علينا ودرع الوطن تذود عنه وتحميه من العاديات والتي ضرب افرادها اروع الامثال في البطولة والتضحية تستحق منا كـــل دعم وتأييد وتقدير واعجـــاب . فاطالب الحكومة بزيادة رواتب افرادها وضباطها لمجابهـــة تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع الاسعار كـــا وارجو اعادة النظر بقانون تقاعـــد افراد القوات المسلحة وتعديله بحيث يشمل كل من حرم من التقاعد اسوة بزملائهم لانهم يتحملون مسؤولية واحدة ويؤدون واجبا واحدا علما بان الجندي لا مورد ولا دخل له سوى ما يتقاضاه من راتب ولا يستطيع بحكم استمرارية وجوده في الخدمة ان يقوم باي عمل خارج وظيفته يساعد على زيادة دخله :

٤ — كذلك ارجو من الحكومة الموقـــرة ان تولي مزيدا من العناية والاهتمام بانصاف الموظفين ذوي الدخل المحدود وحفظ حقوقهم في الدرجـــة والترفيع اسوة بزملائهم الآخرين حيث لا يصح ان يحظى قسما منهم في نيل الدرجة بعد خدمة ثـــلاث سنوات وتحجب عن الآخرين طالمـــا وكلهـــم في المسؤولية سواء ويؤدون واجباً واحدا .

٥ — ارجو من الزملاء الكرام تأييد كل خطوة بناءة واعمار تقوم بها الحكومة سواء اكان في شمالي البلاد او جنوبها او اواسطها لاننا هنا في الاردن شعب واحد وبلد واحد متراصين متماسكين كاعضاء الجسد الواحد اذا ما شكى منه عضو تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى ، اذ كل خدمة او مشروع يقام في اية محافظة لا شك فانه سيعود بالنفع على كل مواطن في الاردن بغض النظر عن الجهة او المكـــان الذي يقيم فيه .

٦ — وبالنسبة للاوضاع المصيرية التي تجتازها البلاد اطالب بضـــرورة الاختصار ما امكن مـــن النفقات والعمل على وضع نظام دقيق عـــلى اساس مبدأ الاولوية والالتزام به لتحقيق هذه الغاية .

٧ — التقليل ما امكن من الوفود التي ترســـل للخارج وتكبد الحكومة نفقات طائلة والاكتفـــاء

بتمثيل الدولة في بعض المؤتمرات والاجتماعات الدولية من سفرائنا في الخارج او موظفي السفارات حسب المستوى المطلوب .

٨ ـ الاهتمام بتحصيل الضرائب والرسوم المتراكمة على بعض التجار وارباب المؤسسات لتغطية النفقات التي التزمت بها الدولة .

وقبل ان اختتم كلمتي هذه لا يفوتني ان اشيد بمواقف جلالة العاهل السعودي وشعبه الوفي لدعمه الاردن ماديا ومعنويا ومرابطة قواته المسلحة على خط المجابهة مع اخوانهم رجال الجيش الاردني البواسل وكذلك نزجي الشكر وللدول الصديقة والمؤسسات التي اسهمت في تقديم العون لمشاريع التنمية والخطة الثلاثية .

انني من فوق هذا المنبر الحر اناشد الدول العربية الشقيقة التي التزمت في مؤتمر الخرطوم بتقديم الدعم المادي للاردن ان يعيدوا النظر بامر تجميد المعونة ودفعها للاردن كي يتمكن من دعم صموده ومجابهة الاخطار المحدقة وتخفيف الاعباء الملقاة على عاتقه حيث يرابط جنوده البواسل على جبهة طولها ستمائة كيلو متر منذ عام الف وتسعمائة وثمانية واربعون حتى يومنا هذا اي ما يعادل ربع قرن من الزمن مدافعا عن دنيا العروبة كلها متوثبا لليوم المرتقب واخذ الثأر . واخيرا لا يسعني الا ان اتمنى لهذه الحكومة التوفيق في اعمالها في البناء والتقدم والازدهار الاردن واسعاد شعبه وتوفير الحياة الحرة الكريمة له في ظل باني هذا البلد ورائد نهضته الحسين المفدى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

– ٣ –

دولة الرئيس

الكلمة لمعالي السيد وصفي ميرزا .

تفضل



السيد ميرزا

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

تعتبر الموازنة في البلدان التي تؤمن بالديمقراطية للنظام للحكم بانها قانون مالي وهذا القانون يأتي بالمرتبة الثانية في الاهمية بعد الدستور كما ينظر الى خطبة الموازنة بمستوى البيان الوزاري .

وبهذا المستوى من التقدير والاهمية بقي الاردن بجميع سلطاته ينظر الى الموازنة وكانت الموازنة في السابق تخضع الى قواعد ثابتة توضح فيها الموارد المقدرة بالقياس الى السنوات السابقة مع النفقات المسموح بالصرف في حدود الدخل المقدرة كما كانت تشتمل على جدول التشكيلات للجهاز الاداري .

وبعد تكاملها بهذا الشكل تلتزم الحكومة بتنفيذها امام المجلس في السنة المحددة ومنذ اواخر الخمسينات بدأت الموازنة العامة تتعرض اسسها وقواعدها الى حملات وتدخلات غريبة سببت الى فقدان صفات كثيرة من اسباب وجودها ومن اولى هذه الاسباب ان الحكومات المتعاقبة اعطت لنفسها الحق في اصدار القوانين الاستثنائية للضرائب في غياب المجلس كقانون ضريبة الدخل خلافا لجميع القواعد الدستورية .

كما اعطت لنفسها الحق في عدم عرض جدول التشكيلات حتى تتاح لها ترفيع من تريد دون اية رقابة وتطلق يدها في نقل من تشاء الى حيث هي تريد بغض النظر عن جميع الاعتبارات القانونية. وهذا الاسلوب لا يتفق مع احكام الدستور لان اي اجراء غير دستوري تتخذه الحكومة لا بد ان يستفيد منه فريق على حساب فريق آخر . كما نجحت الحكومات المتعاقبة في تقليص قوة اشراف المجلس على المخصصات والنفقات بانشائها المؤسسات عن طريق التشريع بحجة التقدم التكنولوجي وبلغ عددها تسعة عشرة مؤسسة وهي كالتالي :

١ ـ مؤسسة ميناء العقبة .
٢ ـ مؤسسة الاقراض الزراعي .
٣ ـ مؤسسة الاسكان .
٤ ـ مؤسسة رعاية الشباب.
٥ ـ مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية.
٦ ـ المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن .
٧ ـ مؤسسة تسويق المنتوجات الزراعية .
٨ ـ مؤسسة التلفزيون .
٩ ـ المؤسسة البحرية لميناء العقبة .
١٠ مؤسسة عالية .
١١ ـ المؤسسة العامة للتأمين .
١٢ ـ المؤسسة الصحفية الاردنية .
١٣ ـ مؤسسة المراكز التجارية للادوية .
١٤ ـ مجلس البحث العلمي .
١٥ ـ مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية .
١٦ ـ المؤسسة المالية لاموال الايتام .
١٧ ـ مؤسسة سكة حديد العقبة .
١٨ ـ مؤسسة البنك المركزي .
١٩ ـ مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية.

لكل مؤسسة منها استقلالها الداخلي في تنظيم موازناتها وانفاقها ووضع الانظمة لموظفيها وتعيين رواتبهم مع جميع الاجراءات .

ورؤساء هذه المؤسسات ومدراءها يتقاضون الرواتب والمخصصات وفق رغباتهم ودون اية رقابة من اية سلطة حكومية او تشريعية ويبلغ مقدار تلك الرواتب في الاحيان ضعفي راتب الوزير القائم

وميزانيات هذه المؤسسات تبلغ الملايين ولا تعرض على هذا المجلس بل حتى لا تعرض عـلى مجلس الوزراء وهذا الواقع لا يتفق مع احكام الدستور الذي اقسمنا بالمحافظة عليه .

نحن لا نطالب في هذه اللحظة تصحيح جميع الاخطاء التي ارتكبت عمدا للاخـلال في الاسس الدستورية .

هذه الاسس التي ثبتت قوتها عند الامم التي سبقتنا اليها والتي ثبتت صحتها وقوتها عندنا ايضـا حيث تقدمت البلاد في ظلها وكانت سياجا لحمايـة مسيرة الاردن وتقدمه . ولم تتعارض في اي زمـان ولا مع اية سلطة تريد ان تحترم البلاد. وانما كانت تتعارض مع الانتهازيين والوصوليين الذين يريدون ان يجعلوا من الاردن مزرعة لهم ينعمون بخيراتهـا ويطعنونها ان سنحت لهم الفرص .

ولا بد لي في هذا المجال من بحث أزمة السكر القـائمة والتي كانت حديث واهتمام كل فرد وكل أسرة واذا عدنا الى أسبابها نجد ما يلي : ـ

(١) كانت تجارة السكر تجارة حرة غير مقيدة بتوجيهات وزارة الاقتصاد أو تدخلات دائرة التموين ولذلك كانت تحصل مضاربـة تجاريـة بين التجار يستفيد منها المستهلك .

(٢) تجـارة السكر لها مواسم معينة وخاصة وكان تجـار الاردن يرتبطون بكميات كبيرة تفوق حاجة الاردن الاستهلاكية وكانت تخزن هذه الكميات في الاردن ولهذا كانت الاسواق تقـدم للمستهلك الكميات التي يريدها وبأسعار معتدلة وتصدر الفائض منها الى الخارج بالاعادة الى الحرية .

ان تدخل الحكومة في السابق قد عرقل نشاط التجار المختصين من حركتهم في الاستيراد والخزن والبيع حيث اضطرت الحكومة أن تحل محل التجار في التجارة مما سبب تدخلها الى فقدان السكر من الاسواق المحلية وأخيراً فان معالجة الحكومة للاجراءات جاءت متأخرة حيث سببت الى تحكم تجار السكر في الاسعار والاستفادة أيضاً من الرسوم الجمركية المعفـاة ولا أعتقد بأن السماح للتجـار باستيراد السكر خلافـاً للمواصفات كانت نتيجة خطأ عفويـاً بل هو خطأ مقصود نأمل من الحكومة بأن تتأكد من ذلك وان تتخذ الاجراءات بحق من تثبت ادانته .

أما ما ورد في خطبة الموازنة بشأن التنمية بأن مبلغ (٥٨) مليون دينار قد خصص للتنمية وفي هذا الوقت بالذات ذهب وزير خارجيتنا الى القـاهرة لحضور اجتماع وزراء الخارجية والدفـاع بناء على دعوة أمين الجـامعة . والسؤال الآن : كيف يمكن التوفيق بين الاعـداد للمواجهة مع العدو وطبعاً لا تكون المواجهة الا بقوة السلاح وبين التنمية ؟ فلا بد اذاً أن نتخلى عن التنمية طالمـا نحن دخلنا في دور المواجهة فلا أعتقد بأن أمة ما في تاريخ فكرت في الانماء وهي في حالة حرب مع عـدو لها وأعتقد اذا خيرنا بين الامرين فاننا نختار السير مع الاتجاه العربي وأن لا نخرج عن الاجماع العربي . أما الموافقة على هذه الموازنة أو عدم الموافقة عليها فلا يغير من حقيقتها بأنها تحتاج في المستقبل الى اعـادة النظر في كيفية تنظيمها بشكل يتفق مع أحكام الدستور .

(٤)

السيد الرئيس

الكلمة الى عطوفة السيد سليمان ارتيمه تفضل.

السيد ارتيمه

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات السادة الاعيان

اذا كنا اليوم نناقش مشروع قـانون الميزانية العامة فلا أجد أهم وأولى من بحث موضوع المساعدات العربية ، على ضوء الاتفاقات التي طالعتنا بها الأنباء من القاهرة والاردن طرف فيها .

لقد ترددت أنبـاء حول قرار احيـاء الجبهة الشرقية وعودة الفدائيين ثم تعيين قائداً مصرياً قائداً للجبهـات العربية الثلاث ولم نسمع من قريب أو من بعيد ماذا حل بقرار الاجماع العربي الذي صدر في مؤتمر قمة الخرطوم منذ سنوات عندمـا تقرر هذا البلد وماذا عن موقف الدول التي قطعت المساعـدة بقرار افرادي منها ودون انتظـار قمة . تقرر ذلك وكأنها لا تقيم وزنـاً للقرارات الاجماعية . لقد كان مؤتمر الخرطوم من أهم المؤتمرات العربية وأهمها من حيث ايجـابية القرارات التي صدرت عنها بما كان كفيلا بتحقيق الخير العربي العـام . ففي هذا المؤتمر أجمعت الكلمة على دعم دول المواجهة لتكون أقدر على الصمود والحشد والاستعداد . نحن في هذا البلد لم نخرج على أي التزام وانما هم الذين خرجوا ونحن في هذا البلـد لم ولن نتغير فنحن مع القضية ولخيرها نعيش ونحيي ونموت من أجلهـا ونعمل ونبني من أجلها أيضاً . واليوم ماذا عدا مما بدا . . هل ستكون هذه القـرارات حبر على ورق أم هل انتهت سياسة الامزجة المتغيرة والمحاور المخربة .



لقد كان قدر هذا البلد ألا تكون له سياستين ولا وجهين وهو لا يحسن المزايدة على مصالحه القومية .

لقد علمتنا التجربة بكل أسف ان تعاملنا مع بعض الاشقاء لم يكن ليلق التقدير والتفهم السليمين .

اننا في هذا البلد نقدم كل ما نملك في سبيل دعم الجهد العربي المشترك لاسترداد حقوقنا ولكن يجب أن نكون واضحين ويجب أن يكون موقفنا الرسمي منسجماً مع القناعات التالية : —

(١) اننا مع كل جهد عربي ولم نقصر في أي التزام يفرضه علينا الواجب القومي .

(٢) ان جدية أي اتفاق عربي — ولا وقت لدينا لغير الجدية نقاش من خلال تفهم موقف الاردن وتقدير صموده وتضحيات أبنائه .

(٣) ان أعادة المساعدات العربية دون قيد أو شرط لهذا البلد الصامد هو محك الجدية .

(٤) ان احياء الجبهة الشرقية يجب أن يكون جزء من خطة عربية موحدة وليس استعراضاً أو كلام مؤتمرات فحسب .

(٥) ان إيماننا بأردننا وبقضيتنا العادلة وبأن هذا البلد هو بلد الصمود والتضحية ملكاً وشعباً يدفعنا ويحتم علينا أن نوضح كافة هذه الحقائق ولعلنا التي لا أجد أي توافق بين ما أذيع حول احتمال عودة الفدائيين وبين استمرار حملة التهم والافتراء على هذا البلد بل انني لا أجد أي انسجام بين اعلان جهات [illegible] من هدفنا الذي نسعى اليه وهو [illegible]

ما دام فينا عرق ينبض ، وبين هذه الاخبار المتلاحقة عن الجبهة الشرقية واتفاق الكلمة الى آخر ما سمعنا ونسمع . انهم يتهجمون على بلدنا ولا نسمع صوتاً يرد عليهم أو يسكتهم أو يوقف ادعاءاتهم وكذبهم .

انني أطالب وألح بوجوب اتفاق موقفنا الرسمي مع هذه القناعات لئلا تقع في المحظور لا سمح الله .

واذا كنا نتحدث هنا عن مشروع الموازنة وأرقامها وتطلعاتنا من خلالها فلا بأس من الحديث عن قضايا المواطن الذي قدم ويقدم التضحيات من أجل هذا البلد . مواطننا الذي قدم الدم والروح وهو مستعد دوماً لتقديم ذلك جدير بنا أن ننمي دوماً شعوره بمسؤولياته القومية .

الاتحاد الوطني

(١) ان الاتحاد الوطني هو تنظيم سياسي اجتماعي يقصد به تنظيم كافة قوى المواطنين على طريق الخير لهذا البلد وليقوم كل مواطن بدوره المحدد له .

(٢) الاتحاد جسد الوحدة الوطنية وألف القلوب نحو وحدة وطنية صادقة هدفها الكبير خدمة هذا البلد ونسيان الماضي البغيض .

(٣) انني أناشد اخواني أعضاء مجلس الاتحاد والاعضاء المنتسبين الى مزيد من التنظيم والعمل حيث اننا نريد أن نرتدي لباس نفصله بأنفسنا لا نريد أن نلبس لباس يأتي الينا من الخارج مفصلا .

(٤) أنا مع النقد البناء الهادف لمصلحة هذا البلد ولكن من لا يعمل لهذا الاتحاد لا يجوز انتقاده ويكفينا أن يكون جلالة الحسين المعظم رئيساً أعلى للاتحاد وسمو ولي عهده نائباً للرئيس الأعلى فشكراً للحسين والحسن والتقدير دوماً من أبناء هذا الشعب الامين الصادق .

وبهذه المناسبة لا بد لي من الاشادة والتنويه بالجهود التي يبذلها معالي الامين العام والسادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لما قدموه من جهود مشكورة لتنظيم الاتحاد بمرحلته الجديدة .

تحية الاكبار والاجلال للقوات الاردنية الباسلة حامية حمى هذا الوطن الغالي بقيادة رائد مسيرتنا الحسين العظيم والعائلة الهاشمية العريقة .

والله أسأل أن يرعى هذا الوطن من كيد الكائدين وحقد الحاقدين ليقوم على الدوام بدوره القومي بقدر ما تمليه عليه ظروفه .

بالحقيقة موضوع الاسعار معروف للحكومة وممكن عندها دراسات له ولكن في أخطاء من الحكومات المتعاقبة ومن الحكومة بالذات ، هل الفلوس الموجودة عندنا أن نوزعها على المحافظات للمشاريع العامة بالتساوي وأخيراً أدعو صادقاً أن يوفق المخلصين لخدمة هذا البلد والسلام عليكم ورحمة الله .

— ٥ —

السيد الرئيس

الكلمة للعين السيد عبد الله التل تفضل .

السيد التل

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء :

ليس لدى سوى بعض الملاحظات العامة انتهز هذه الفرصة للتحدث عنها وهي ذات صلة بالشؤون الخارجية والاعلامية والاجتماعية .

الملاحظة الاولى :

وتتعلق بالتغلغل اليهودي في افريقية والتطورات الاخيرة التي هزت ذلك التغلغل حين اقدم جلالة



الملك فيصل آل سعود على معالجة العلاقات العربية الافريقية بالاسلوب الذي يجب ان تعالج به . وانتم تذكرون كيف كانت الدول العربية في افريقية تبني علاقاتها مع الدول الافريقية التي انتزعت استقلالها حديثا على امتداد ربع القرن الماضي تبنيها على علاقات اقتصادية وتشابه في النظم الاشتراكية فخسرنا تلك الدول لانها وجدت ن اسرائيل خالقة الاشتراكية العلمية وهي الشيوعية بعينهــا اقرب اليها من الدول العربية التي تتظاهر باعتناق مبدأ الاشتراكية . وحين جاء الملك فيصل وعالج العلاقات والروابط على اسس اسلامية استطاع بزيارة واحدة ان يكسب خمس دول افريقية كانت تعترف باسرائيل . والذي اريــد ان اقوله ، هو ان المملكة الاردنية الهاشمية بقيادة جلالة الحسين مهيأة للقيام بدور ان لم يكن مشابهــا لدور المملكة السعودية فهو مساعد لها على تحطيم الروابط الاشتراكية الزائفة التي ما زالت موجودة بين اسرائيل وبعض الدول الافريقية فعلى الحكومة ان تبادر الى تقوية التمثيل الدبلوماسي الاردني في افريقية وبخاصة نيجيريا والسنغال وهمــا دولتان غالبية سكانهما من المسلمين . واذكر بضع سنين كــان لنا سفارة في نيجيريا وكان يرأسها السيد كامل الشريف ومعــه سكرتير شاب واحد اسمه وائل كرادشه مسيحي من مأدبا ، استطاعا ان يحاربا النفوذ اليهودي في ذلك البلد المسلم . وحين اوشكا على النجاح الغيت السفارة بتدخل العصا السحرية العجيبة . وعند مناقشة مشروع موازنة العام الماضي سألت معالي السيد عبد الله صلاح عن سفارة نيجيريا فاكد انها ادرجت في ميزانية الوزارة . فارجو ان تسرع الحكومة في اعادة فتح تلك السفارة لتسهم الاردن في معركة كشف حقيقة اسرائيل العدوانية ثم القضاء على نفوذها في افريقية القارة العربية المسلمة .

الملاحظة الثانيــة :

عن اليونان ذلك البلــد الصديق والوحيد في العالم مع اسبانيا الذي لم يعترف باسرائيل . البلد الكريم المضياف الذي يشجع ابناءنا الطلبة ويفتح لهم صدره ويلحقهم بجامعاته حتى ان عدد طلابنا في اليونان قد زاد عن عن الالف ومــع كل ذلك فليس لنــا في اليونان سفير ولا قائم باعمال حتى ولا موظف صغير يشرف على الاعمال القنصلية او موظف من التربية يشرف على شؤون الطلبة ويساعدهم على حل مشكلاتهم فارجو ان تبادر الحكومة الى ارسال سفير مقيم الى اثينا واذا استحال ذلك في هذه السنة ان ترسل قنصلا الى العاصمة اثينا وآخر الى سلانيك . وهــذا ليس بالامر الصعب على همة دولة الرئيس ووزير الخارجية ووزير التربية والتعليم . ومعهما زميلهما وزير المالية الذي يستطيع ان يؤمن مصاريف موظف صغير .

الملاحظة الثالثــة :

عن باكستان الدولة الشقيقة وماتعانيه من ظلم يتمثل في احتجاز ٩٠ الف اسير مسلم في معسكرات الاعتقال الهندية مما يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة وميثاق جنيف وكل الاعراف الدولية والانسانية ، والهند دولة صديقة للمملكة الاردنية الهاشمية وباكستان دولة شقيقة ، والمنتظر ان تلعب الحكومة الاردنية دورا كبيرا في انهاء هذه المأساة . ويبدو ان دورها السري الذي تقــوم به لم يعد كافيا فلا بد اذن من مضاعفة الجهــد والاشتراك مع دول اخرى للضغط على حكومــة الهند ومطالبتها بالافراج عن الاسرى وافهامها ان عصر اخذ الرهائن قد مضى وانقضى ، وان احتجاز الاف الاسرى وتعريضهم للمعاملة غير الانسانية ارضاء لشهوة الحقد والانتقام عند شخص

معين أمر لا يمكن ان تسكت عليه الدول الصديقــة لباكستان ولا بد ان يجد الاستنكار والمقاومة من قبل كل ذي ضمير في هذا العالم .

الملاحظة الرابعة :

عن الاذاعــة وهي صــوت الاردن الصادق المؤمن الصامد المرابط مازالت ضعيفــة لا تصل الى بعض انحاء المملكة . وفي العام الماضي ذكرت الحكومة انها في سبيل تقوية الاذاعة وان البحث جار لانشاء محطة ارسال جديدة . فأرجو ان تولي الحكومة هذه المسألة اهتماما زائدا وتستعجل اتمام هذه المحطة . ونحن في عصر السرعة والعــدو ينشىء مصفاة بترول او محطة تحلية مياه البحر في اقل من سنة .

الملاحظة الخامسة والاخيرة :

عن الحالة الاجتماعية لموظفي الحكومة وافراد الجيش العربي والامن العام وما يعانونه من ضيق ناجم عن موجة الغلاء التي تجتاح العالم بأسره . وفي العام الماضي رفعت الحكومة كل من امضى في درجتــه ثلاث سنوات واعتقد بانها سترفع في هذا لعام فريقا آخر ممن امضوا ثلاث سنوات كذلك . الا ان هذا العلاج لا يكفي لمواجهة تطور موجة الغلاء . فاقترح ان تدرس الحكومة تعديل سلم الدرجــات الذي لم يعدل منذ اكثر من خمسة عشرة سنة كأن تجعــل الدرجــة العاشرة مثلا تبدأ بثلاثين دينارا والمقطوع يبدأ بخمسة وعشرين دينارا وان يزاد راتب الجندي وبقية الرتب العسكرية الدراسة لازمة لعل الظروف تساعد الحكومة على تحقيق ذلك وانا واثق من انها لن تدخر وسعا في التخفيف عن جميــع فئات الشعب وبخاصة موظفي الدولة والجيش والأمن العام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٥ ــ جــواب دولة رئيس الوزراء السيد احمــد اللوزي الأفخم جوابــاً على كلــمات ومناقشــات حضــرات الأعيان المحترمين

دولة الرئيس

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان الموقر مغربلة وحصيلة جهد لمناقشات سابقة ولدراسات طويلــة فهي تأتي مسك الختام ويأتي فيها كل الرأي والآراء الصائبة الرشيدة الطيبة ثم يكن الامر بما عالج الاخوة الزملاء الذين ناقشوا هذا الموضوع ايضاً مــن نفس المنطلق وبنفس الاتجاه والايجابية فشكــراً للجنــة الكريمة وشكراً للزملاء الذين ناقشوا الموضوع مــن جوانبه المتعددة لاشك اننا نتفق معهم كل الاتفــاق ونؤمن معهم كل الايمان بان يتصل بالحرص والتمسك بمسيرة هذا البلد هو عقيدة في القلــوب وامانة في الاعناق لانحيل عنها ولانساوم عليها . قواتنا المسلحة لها المكانة الاولى في تأمين دعمها وصمودها وتطويرها وزيادة قدرتها الدفاعية ، خطتنا الانمائية وهنا اسمحوا لي ان اخالف معالي الزميل وصفي ميرزا الامم تبني وهي تحارب ، آلة البناء بيد وآلة الدفاع بيد اخرى وهذه سنة الحياة ، والحرب كما نعتقد كلنا هي حق مشروع عن الدفاع عن المقدسات وعن الاوطان وعن الثرى والارض التي هي حقنا وهي لايمكن ان يسود سلام بدون استعادتها المعونة العربية ايضاً وكم يعــلم المجلس الكريم ويؤمن هي التزام قومي وهي قــرار جامع للمؤتمر على مستوى القمة ومن هنا لايرى الاردن ولاترى الحكومة مبرراً مشروعاً لتجميدها او قطعها



بل نحن نعتقد ان في قطعها وتجميدها ايذاء بهذ البلد وايذاء بهذه الامة وخروجاً على مصلحة البلد ومصلحة الامة ومن هنا نأمل من الاشقاء ان يعيدوا النظر وان يتفهموا هذا الموقف لانه مسؤولية قومية عربيــة تاريخية ولنا كل الامل في ان يحل الفهم الصحيح محل الفهم السقيم وان يحل الالتزام بالواجبات القوميــة محل الانهزام ، كذلك اود ان اخالف معــالي العين وصفي ميرزا في موضوع النظرة الكلاسيكية عــن الموازنة ، الموازنة تتطور في شكلهــا وتصنيفها وفي ابعادها مع تطور الحاجات والموازنة علم والموازنــة تكنولوجيا ايضاً ولا اعتقد ان العلم التكنولوجي في هذا عصر هو موضع انه يخالف الدستور ، الدستور يرى مبادىء عامة لاتجاه البلد ، مبادىء عامة لحقوق الناس مبادىء عامة لتوزيع السلطات ويضع فيه ايضا نص على الموازنة ان تتقدم الحكومة للموازنة في الموعـد المحدد وطبعاً حاولنا جهدنا انما الموازنة فيها تنمية وفيها قروض وفيها مساعدات فنية وفيها مساعدات اقتصادية وفيها واردات محلية وفي عجز في مثل اوضاعنا المالية ونحن في هذا لا نعتقد ان نخالف الدستور او نخرج عليه انما نجتهد ضمن الدستور واول مبدأ في عقيدتنا ومن عرفنا تقديس الدستور وعدم الخروج عنــه والتمسك به .موضوع الغلاء ومكافحــة الاستغلال الحكومة كل الحكومة سلفت اول همها ان نحافظ على قوت الناس على الخبز وما اعتقد ان هذا مسه ارتفاع ولا ظلم وايضاً الزمنا انفسنا ان نحافظ على موضوع السكر والرز واستطعنا ضمن امكانياتنا الماليــة ان نعمل شيء من الدعم وشيء من الاعفاء من جانــب وشيء من التسهيلات وكان تدخلنا فقط للمحافظة على وجود هذه المادة وعلى ان يكون سعرها معقول ضمن الكلفة وضمن الاصول التجاري المتعارف عليــه

والى وقت يستطيع القطاع الخاص ان يؤمن هذه المادة بربح حلال وتقديمه المصلحة العامة نحن نسلمه اياها ولا جهد لنا ولا امل الآن الا التعاون لتأمينها للمواطنين وهذا نتفق عليه ولا نختلف فيه وحتى في المدة الاخيرة ايضا عاملنا الرز معاملة السكر ثم عاملنا مــوضوع الاعلاف بالنسبة الى الثروة الحيوانية بنفس التسهيلات ونفس التحمل الذي تتحمله الدولــة ضمن المعقول وضمن المألوف ، اما قضية الموظفين وقضية المواطن وقضية جيشنا الباسل وقضية رجال الامن في مواضيع رواتبهم او في موضوع ما يكفل حاجاتهم ونحن لا ندخر جهدا في هذا السبيل واؤكد لكم ان العثرة الوحيــدة هي الالتزامات المالية واذا وفر الله لنا المال والخير سيكون هو من نصيب حق هؤلاء الناس للمواطنين والموظفين ولرجال الحسين الذين يسهرون لحمايــة هذا البلد ونرفع مستوى الحياة ونضمن للناس عيشاً كريماً شريفاً دون تمييز ،مزارعي الاغوار ومشكلة الاغوار ومشكلة المزارع بشكل عام نحن مع المجلس الكريم ومع الزملاء والشيــخ جمو وسليمان باشا والذين تكلموا في موضوع ضريبة الاغوار على الاراضي المزروعة التي مسها الصقيع وهلكت نحن سنعفي هذه الضريبة على كل مزروع في الاغوار وهلك ويثبت انه تضرر اما لا نعمم لانه يجوز مزرعة فلان هــذه ماتت فنحن مع الشيء الذي نرفع الضرر بقدر استطاعتنا قضية المؤسسات ارجو ايضا من معالي وصفي بك في مؤسسات لو نحن نريد الغاءها لازم انتم تمنعونا وتطالبوا بعدم الغاء هذه المؤسسات ، الاقراض الزراعي لــو بدي الغيها ماذا اعمل بها قسم الدائرة من الوزارات الاقراض الزراعي مديرها وموظفيها يتابعوا كــل قطرة مطر تنزل في الاراضي الاردنية حتى يعطــوا صاحبها قرض ويشتغل ويبذر ويستنسل ويعمر ويزرع شجر في مؤسسات ونحن لا ننشيء اي مؤسسة بهدف خدمة البلد ونراقب هذه المؤسسات وقامت بموجب قوانين اقرها مجلسكم الكريم في مختلف السنين ومختلف الايام وسن في هذه القوانين كيف تراقب وكيف تحاسب وكيف تقر رواتب رؤسائها وهذه امور قانونية وماشية ضمن الحق وضمن الدستور وارجــو ان نتسع ان نطور كثير من هذه الاشياء مثلا في مؤسسات تجارية لانستطيع نحن ان نصير تجار بدنا نعمل مؤسسة لادارة الفنادق لايستطيع اي وزير ان يتفرغ ويــذهب الى العقبة ويشتغل /ميناء العقبة مؤسسة شو في مانع يعني بدنا هالشعار هذا انه فعلا نتفاهم عليه ونحن نتبع الحق ونتبع خدمة البلد لا مجرد انشاء مؤسسة .

السيد ميرزا

موضوع سفر وزير الخارجية الى مصر

السيد رئيس الوزراء

موضوع سفر ، باشتراك وزير الخارجيــة في مجلس الدفاع العربي ومجلس الدفاع العربي نحن مستعدين في الجلسة التي سوف تعقد للمجلسين او كل مجلس على حده ان نوضح للمجلس الكريم كل الظروف وكل جهدنا العربي وكل جهدنا في سبيل خدمة هذا البلد وخدمة امتنا في ظل جــلالة الملك المعظم واشكــر الاخوان ثانية ونحن معكم واياكم في السير على طريق خدمة هذا البلد والمحافظة على امنه واستقراره وسيادته وعدم السير في طريق اي متاهة تؤدي الى غير ذلك مهما كان الثمن ومهما كانت المغريات والسلام عليكم .

٦ ــ التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ واقراره

السيد الرئيس

يتلى مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ فصلا فصلا ومادة مادة للتعرف عليه .

(فتلا المقرر القانون مادة مادة والموازنة فصلا فصلا ووافق المجلس على كل مادة وفصل وعليهمــا بمجموعهما وهذا هو نصهما بالشكل الذي ورد سلا به الى الحكومة الموقوره) .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ .

المادة ٢ – تقدر واردات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ بما يلي :

	الــواردات دينـــار	النفقـــات دينـــار
أ – الباب الاول	٨٤ ٢٠٠ ٠٠٠	٩٦ ٣٤٠ ٠٠٠
ب – الباب الثاني	٤٧ ٥٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٤٢٠ ٠٠٠
جـ – الباب الثالث	٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠	٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠
المجمـــوع	١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠

المادة ٣ – أ – يغطى العجز في الباب الاول وقدره (١٢ ١٤٠ ٠٠٠) دينار من واردات الباب الثاني .

ب – في حال عدم تحقق واردات الباب الثاني فيغطى العجز في الباب الاول من القروض الداخلية والمساعدات المالية الخارجية .

المادة ٤ – مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون :–

أ – تخصص الواردات المبينة في الباب الاول من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينـــة في الباب الاول من الجدول رقم (١).

ب – تخصص الواردات المبينة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني من الجدول رقم (١).

جـ – تخصص الواردات المبينة في الباب الثالث من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينـــة في الباب الثالث من الجدول رقم (١) .

د – لايجوز الانفاق من الواردات المدرجة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) الا بالقدر الذي يتحقق منها وفقا للاولويات التي يقرها مجلس الوزراء .

المادة ٥ – مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :–

أ – لايجوز الانفاق من المخصصات المرصودة الا بموجب اوامر مالية عامـــة او خاصة معززة بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب – لايجوز اصدار حوالات مالية لاكـــثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجاريـــة والرأسمالية ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها كما لايجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

د – لايجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٦ – يجري انفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٢١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ – لايجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ – أ – يجوز نقل المخصصات من ايةمادة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات) الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسماليـــة في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولايجوز العكس .

ب – مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لايجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

جـ – لايجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعـــلاوات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كما لايجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤)– اجور العمال من المجموعـــة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د – لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

٨ – يستثنى من هذه المادة الفصل (٢) – مجلس الامة .

المادة ٩ – على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ – تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ – رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٣

الفصل		الباب الاول				الباب الثاني	الباب الثالث		المجموع الكلي
			الرأسمالية				الرأسمالية		
رقمه	عنوانه	الجارية	خطة التنمية	قيد التنفيذ	الاخرى		خطة التنمية	قيد التنفيذ	
١	الديوان الملكي الهاشمي	٤٣٣٥٠٠							٤٣٣٥٠٠
٢	مجلس الامة	٢٠٥٩٥٠							٢٠٥٩٥٠
٣	مجلس الوزراءوديوان الرئاسة	١٣٠٠٠٠							١٣٠٠٠٠
٤	وزارة الخارجية	١١٩٦٧٨٠	٠٠٠	٥٠٠٠٠					١٢٤٦٧٨٠
٥	وزارة العدل	٣٧٩٦١٥							٣٧٩٦١٥
٦	الشرعية	١٤٢٠٠٠							١٤٢٠٠٠
٧	ديوان المحاسبة	١١٤٣٥٠							١١٤٣٥٠
٨	ديوان الموظفين	٣٨٦٦٠							٣٨٦٦٠
٩	وزارة الداخلية	١٩٤١٠٠	٦٣٠٠٠	٨٩٠٠٠					٣٤٦١٠٠
١٠	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٢٧٤٢٨٥	٠٠٠	١٠٠٠					٢٧٥٢٨٥
١١	مجلس شيوخ العشائر	١٥٠٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠					٢٥٠٠٠٠
١٢	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٣٧٤٠٠٠٠٠							٣٧٤٠٠٠٠٠
١٣	الامن العام والدفاع المدني	٥٠٠٠٠٠٠							٥٠٠٠٠٠٠
٢١	وزارة المالية	٧٨٦٨٠٠٠	٠٠٠	١٣٦٨٠٠٠	١١١١٧٥٠٠	٣٥٤٢٠٠٠٠			٥٥٧٧٣٥٠٠
٢٢	دائرة الموازنة العامة	٢٢١٥٠							٢٢١٥٠
٢٣	الجمارك	٣٥٠٥٨٥	٠٠٠	٦٩٢٠٠					٤١٩٧٨٥
٢٤	دائرة ضريبة الدخل	١٥٧٧٥٠							١٥٧٧٥٠
٢٥	دائرة الاراضي والمساحة	٢٨٠١٠٠	٠٠٠	٢٥٠٠٠					٣٠٥١٠٠
٢٦	وزارة الاقتصاد الوطني	١٩٦٢٢٥	٤٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠					٦٤٨٢٢٥
٢٧	دائرة الاحصاءات العامة	٩٣٣٥٠	٣٠٠٠	٠٠٠					٩٦٣٥٠
٢٨	المجلس القومي للتخطيط	١٤٢٦٠٠	٢٨٨١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠			٢٥٠٨٧٧٥٠	٧٦٥٤٥٠	٢٩١٧٦٨٠٠
٤١	وزارة التربية والتعليم	٦٨٨٧٦٥٠	٣٢٣٠٠٠	٢٨٠٠٠٠					٧٤٩٠٦٥٠
٤٢	وزارة الصحة	٢٩١٧١٦٠	٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠					٣١١٢١٦٠
٤٣	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٠٩٣١٠	٤٣٠٠٠	٢١٢٠٠					٣٧٣٥١٠
٤٤	دائرة العمل	٥٤٣٣٠	٠٠٠	٣٠٠٠					٥٧٣٣٠
٤٥	وزارة الانشاء والتعمير	٦٧٤٠٠							٦٧٤٠٠
٤٦	مجلس البحث العلمي	١١٧٢٠							١١٧٢٠
٤٧	مؤسسة رعاية الشباب	٢١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠					٤٥٠٠٠٠
٥١	وزارة الثقافة والاعلام	٢٦١٢٢٠	٠٠٠	١٦٧٥٠					٢٧٧٩٧٠
٥٢	الاذاعة	٣٧١٨٣٠	٣٢٠٠٠	١٧٤٦٥٠					٥٧٨٤٨٠
٥٣	التلفزيون	٨٢٤٠٣٥	٣٥٠٠٠	٥٦٦٠٠					٩١٥٦٣٥

تابع جدول رقم (١)

الفصل (رقمه — عنوانه)	الباب الاول: الجارية	الباب الاول: الرأسمالية: خطة التنمية	الباب الاول: الرأسمالية: قيد التنفيذ	الباب الاول: الاخرى	الباب الثاني	الباب الثالث: الرأسمالية: خطة التنمية	الباب الثالث: الرأسمالية: قيد التنفيذ	المجموع الكلي
٥٤ـ وزارة السياحة والآثار/السياحة	١٣٧٠٥٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠					٢٢٧٠٥٠
٥٥ـ دائرة الآثار	٩٦٨٨٠	٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠					١٥٦٨٨٠
٦١ـ وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	١٠٥٨٥٠	٢٦٥٠٠٠	٤٠٠٠٠					٤١٠٨٥٠
٦٢ـ سلطة المصادر الطبيعية	٩٧٤٩٩٥	٦٦٥٢٠	٩١١٤٨٠					١٩٥٢٩٩٥
٦٣ـ وزارة الاشغال العامة	٩٠١٤٦٥	١٣٢٠٠٠٠	٢١١٠٠٠					٢٤٣٢٤٦٥
٦٤ـ وزارة الزراعة	٩٦٥٠٠٠	٤٦١٠٠٠	٢٢٦٨٠٠					١٦٥٢٨٠٠
٦٥ـ المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده / هيئة وادي الاردن	٩١٠٤٠	٢٠٦٣٧٦٥	٤٤٤٠٠			١٣٥٣٨٠٠	٢٢٥٠٠٠	٣٧٧٨٠٠٥
٨١ـ وزارة المواصلات	١٢٦٦٥٥٠	٥٣٩٠٠٠	٢٠٤٧٠٠					٢٠١٠٢٥٠
٨٢ـ وزارة النقل	١٤٤٠٠٠	٣٨٩٠٠	١٠٠٠٠					١٩٢٩٠٠
٨٣ـ الطيران المدني	٢٢٨١٠٠	٢٥٢٩٥٠	٠٠٠					٤٨١٠٥٠
	٧١٦٠٠٥٨٥	٨٩٩٧١٣٥	٤٦٢٤٧٨٠	١١١١٧٥٠٠	٣٥٤٢٠٠٠٠	٢٦٤٤١٥٥٠	٩٩٠٤٥٠	١٥٩١٩٢٠٠٠

جدول رقم (٢)

اجمال الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٣

الفصل (رقمه — عنوانه)	الباب الاول دينار	الباب الثاني دينار	الباب الثالث دينار	المجموع دينار
١ ـ الجمارك والمكوس	٢٠٠٠٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠٠٠
٢ ـ الضرائب	٦٨٩٥٠٠٠			٦٨٩٥٠٠٠
٣ ـ الرخص	٣٠٦٠٠٠٠			٣٠٦٠٠٠٠
٤ ـ الرسوم	٣٠٢٠٠٠٠			٣٠٢٠٠٠٠
٥ ـ البرق والبريد والهاتف	١٤٥٠٠٠٠			١٤٥٠٠٠٠
٦ ـ الفوائد والارباح	٤٥٥٥٠٠٠			٤٥٥٥٠٠٠
٧ ـ الواردات المختلفة	٥٢٢٠٠٠٠			٥٢٢٠٠٠٠
مجموع الواردات المحلية	٤٤٢٠٠٠٠٠			٤٤٢٠٠٠٠٠
٨ ـ القروض الداخلية	٠٠٠			٠٠٠
٩ ـ المساعدات المالية :				
١ ـ المملكة العربية السعودية	١٥٠٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠٠
٢ ـ المساعدات الخارجية الاخرى	٢٥٠٠٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠٠٠
٣ ـ المساعدات المالية الكويتية		٤٧٥٦٠٠٠٠		٤٧٥٦٠٠٠٠
١٠ ـ المساعدات والقروض				
أ ـ المساعدات الاقتصادية والفنية المتعاقد عليها			٤٤١٦٥٠	٤٤١٦٥٠
ب ـ القروض الخارجية				
١ ـ القروض الانمائية			١٤٩٩٠٣٥٠	١٤٩٩٠٣٥٠
٢ ـ القروض المستردة			٠٠٠	٠٠٠
٣ ـ حقوق السحب الخاصة			٠٠٠	٠٠٠
جـ ـ القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المنتظرة			١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
اجمال الواردات	٨٤٢٠٠٠٠٠	٤٧٥٦٠٠٠٠	٢٧٤٣٢٠٠٠	١٥٩١٩٢٠٠٠

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت ابحاث جلسة اليوم وسأعين موعـــد وموضوع الجلسة القادمة في حينه .

وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الامة	رئيس مجلس الاعيان
هاني خير	سمير المفتي

※※

وقائع العـــدد

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة الثالثةللمادة (٧٨) من الدستور ،
نصـــدر ارادتنا بمـــا هـــو آت :ـ

تفض الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاربعاء الموافق ٢٨ شباط سنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٢/٢٤ الحسن بن طلال

وزير الداخلية	رئيس الوزراء
احمد الطراونة	احمد اللوزي

※※